الأزمة الغذائية المحلية في العراق بين أفكار النظرية المالثوسية وتردي واقع القطاع الزراعي

م. الهام خزعل ناشور/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي

المستخلص

تواجه معظم دول العالم لاسيما الدول النامية ومنها العراق مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية بالغة الخطورة، تتمثل في ظهور مشكلة الأزمة الغذائية، وتتأصل الأزمة في العراق في قصور الإنتاج الغذائي المحلي عن تلبية احتياج السكان من المواد الغذائية، نظراً لأن القطاع الزراعي يعاني مشكلات متعددة طبيعية واقتصادية وبشرية، فهو ما يزال دون المستوى المطلوب ليلبي احتياجات السكان من الغذاء، لان الغذاء يعد في مقدمة الأولويات التي يحتاج إليها الإنسان ويمثل ضرورة أساسية لا غنى عنه، لذا فان مسؤولية توفيره بشكل دائم بالكم والنوع المناسبين ينبغي أن تقوم به الدولة ومؤسساتها ذات العلاقة لأنه يعد حق من حقوق الإنسان، لهذا فان وجود الأزمة الغذائية في العراق وتزايدها يعد معضلة كبيرة ينبغي التصدي لها عن طريق توافر الكميات اللازمة من الغذاء للسكان محلياً وتحسين نوعية الغذاء المتناول لديهم، ولكن بدلاً من أن تتخذ الدولة حلولاً إستراتيجية لمواجهة هذه الأزمة بالعمل على زيادة الإنتاج الزراعي اتجهت لاحتوائها عن طريق الاستيراد من الخارج، وهذا ما سيعرض الدولة إلى مخاطر كبيرة يصعب مواجهتها في المستقبل. ونظراً إلى الأهمية التي يحتلها الموضوع لذا فقد جاء هدف البحث بيان واقع الأزمة الغذائية في العراق، والأسباب المؤدية إليها لكي يتسنى من خلالها إيجاد السبل الكفيلة لمواجهتها.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ الأزمة الغذائية ـ مشكلة إنتاج الغذاء ـ الأمن الغذائي .

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد ٢٢ العدد 88
الصفحات ٣٦٩ـ ٣٨٨

المقدمة

تحظى مشكلة الغذاء في العالم اليوم باهتمام متزايد في الأوساط العلمية والهيئات الدولية، لان الجوع وسوء التغذية غدت مشكلة خطيرة تواجه دول العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وأن الاهتمام بها مهمة عرفتها المجتمعات البشرية منذ القدم، لأن الغذاء يمثل إحدى أهم الحاجات الأساسية التي دون توفيرها لا تستمر حياة البشر، وهناك علاقة وثيقة بين كمية ونوع الغذاء وقيام الإنسان بوظائفه الحياتية، فالغذاء المناسب يعمل على بقائه بصحة ونشاط ومن ثم تزداد قدرته على الإنتاج والإبداع والعكس صحيح، وقد تطورت الأفكار المتعلقة بمشكلة الغذاء على مر الزمن. وقد تبنى العديد من الفلاسفة والمفكرين تحليل هذه المشكلة ومعالجتها وتباينت أرائهم بشأنها فمنهم من يرى أن سبب الأزمة هي زيادة عدد السكان بطريقة لا تتناسب مع زيادة الموارد، ومنهم من عارض هذا الرأي، وكان يرى بان الإنسان مخلوق ذكي قادر على تذليل العقبات وحل المشكلات التي تواجهه، وهذا الرأي ينطبق على العديد من الدول ومنها العراق، إذ أن الأزمة الغذائية فيه لا تعود أساساً إلى نقص الموارد المتاحة ولا لنمواً سكانياً كبيراً، وإنما تعود إلى سوء استغلال القطاع الزراعي لموارده المتاحة، وتخلف الأساليب المستخدمة في الإنتاج، وهذا ما جعل العراق يواجه أزمة غذائية محلية، إذ بلغ حجم الإنتاج المحلي من الغذاء لسنة ٢٠١٢ نحو (٥٤٣٦,٦) ألف طن بينما بلغ حجم الاستهلاك المحلي نحو (٨٣٩٥,٦) ألف طن، لذا فان الفجوة الغذائية بلغت نحو (ـ ٣٦٣٦,٦) ألف طن، وان عدم قدرته على مواجهتها فان ذلك سيؤثر بشكل كبير على ميزانه التجاري ويؤدي إلى تبعيته للدول المصدرة للغذاء، لاسيما إذا ما استخدم الغذاء كسلاح لإرغامه وإجباره على الرضوخ والإذعان للشروط التي تفرضها الدول المهيمنة على تجارة الغذاء، في ظل وجود توجه لدى تلك الدول التي تحاول السيطرة على موارد دول أخرى من خلال استخدام الموارد المتوفرة لديها للضغط على الدول التي تفتقر إلى تلك الموارد، لذا فمن أجل مواجهة الأزمة الغذائية المحلية الحالية في العراق ينبغي تضافر جميع جهود الدولة ومنظماتها ومؤسساتها لوضع إستراتيجية تكفل حسن إدارة الموارد والإمكانيات وتنميتها وتوجيهها نحو تحسين وضع العراق الغذائي ومواجهة أزمته الغذائية.

أهمية البحث: يعد الغذاء في مقدم سلم الأولويات التي يحتاجه الإنسان لأنه يمده بالطاقة اللازمة لحياته، وهذه الطاقة تتحدد بالسعرات الحرارية والبروتينات اللازمة لنمو الجسم نمواً صحياً سليماً، ونظراً للأهمية العظيمة التي يحتلها الغذاء، لذا فان دراسة الأزمة الغذائية في العراق تعد ضرورة ملحة لأنها تدخل ضمن الدراسات الإستراتيجية الموجهة نحو تحقيق الأمن الوطني والقومي العراقي.

مشكلة البحث: أدت الظروف السيئة التي عاشها العراق خلال العقود الثلاثة الماضية فضلاً عن ما يمر به العراق من سوء الإدارة الاقتصادية في الوقت الراهن إلى تردي واقع القطاع الزراعي والمشاريع الصناعية المرتبطة بإنتاج الغذاء، الأمر الذي انعكس على بروز أزمة إنتاج الغذاء محلياً.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها " أن الأزمة الغذائية المحلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي المتمثلة بالفجوة الكبيرة بين الإنتاج الغذائي المحلي والاستهلاك المحلي ناجمة عن عدم الاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد الطبيعية التي يتمتع بها وليس ناجمة عن زيادة عدد السكان ".

هدف البحث: يهدف البحث إلى بيان ملامح الأزمة الغذائية المحلية في العراق والنظريات المفسرة لها، والأسباب المؤدية إليها لكي يتسنى وضع الحلول أو السبل الكفيلة لمواجهتها.

خطة البحث: لإثبات صحة الفرضية أو نفيها فقد قسم البحث على ثلاثة مباحث رئيسة، تناول المبحث الأول دراسة الأزمة الغذائية من خلال توضيح مفهومها والنظريات المفسرة لها، أما المبحث الثاني فقد تضمن دراسة ملامح الأزمة الغذائية المحلية في العراق من خلال دراسة أولاً واقع القطاع الزراعي في العراق والثاني النمو السكاني في العراق، أما المبحث الثالث فقد انصب على دراسة علاقة النمو السكاني بالأزمة الغذائية، فضلاً عن الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول/ مفهوم الأزمة الغذائية والنظريات (الأسباب) المفسرة لها

أولاً: مفهوم الأزمة الغذائية.

تواجه دول العالم مشاكل اقتصادية عديدة ومن هذه المشاكل هي مشكلة الأزمة الغذائية، إذ أثبتت الأحداث والتجارب أن الجوع وسوء التغذية غدت مشكلة قائمة ومظهراً بارزاً من مظاهر الأزمات التي تواجه دول العالم، ومن خلال تتبع الجذور التاريخية للأزمة نجد أن الإنسان عرف المجاعة منذ القدم وعرف أيضاً صيغ التغلب عليها من خلال وضع آليات إستراتيجية للأمن الصحي والغذائي نظراً لكون الغذاء من أكثر السلع الضرورية للإنسان، لأنه يمده بالطاقة اللازمة لحياته، وهذه الطاقة تتحدد على وفق المعايير التي حددتها المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة بعدد السعرات الحرارية، وهذه السعرات تختلف بحسب طبيعة العمر والجنس والعمل وظروف الحياة، ونتيجة لذلك فأن الغذاء لكي يكون كافياً للجسم ينبغي أن يحتوي على سعرات حرارية وبروتينات كافة لكي تمد الجسم بالطاقة المطلوبة ليعيش الإنسان حياة صحية[١]. وليس من الضروري أن يكون نقص الغذاء ناجم عن نقص في كمية الغذاء المتناول وإنما يعود لرداءة نوعيته، وعليه فان الأزمة الغذائية أخذت تتمحور مضامينها على النقص في السعرات الحرارية والبروتينات التي يقدمها الغذاء للجسم وليس إلى النقص في كمية الغذاء المتناول، فلأغذية المتنوعة توفر للجسم ما يحتاج إليه من الطاقة الحرارية اللازمة لنموه وزيادة قدرته الإنتاجية[٢]. وعلى هذا الأساس فقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة الدولية الفاو (FAO) الأزمة الغذائية بأنها (حدوث نقص واضح في كمية الغذاء ونوعيته عن الحد الأدنى للسعرات الحرارية والمتمثلة ٢٥٠٠ سعره و٦٥ غراماً من البروتين يومياً ليقوم جسمه بوظائفه العضلية والذهنية كاملة وتزداد هذه الكمية بحسب البيئة أو السن أو الجهد)[٣]. أي أن الأزمة الغذائية هو عدم حصول الإنسان على كمية الطاقة التي تضمن له تأدية وظائفه الحيوية وتعوضه عما يفقده، وبعبارة أخرى عدم حصوله على القدر الكافي من الطعام نتيجة لتخلف إنتاج الغذاء عن تلبية حاجة السكان منه[٤]. ووفقاً لذلك فان حاجة الإنسان إلى الغذاء لا تعتمد على كمية الغذاء وحده بقدر ما تعتمد على نوع الغذاء الذي يتناوله، فكثيراً ما تعتمد الدول الفقيرة في غذائها على الحبوب بصفة أساسية، أي أنها تستهلك كميات كبيرة من الغذاء النباتي ولكن ينقصها البروتين الحيواني، أما الدول المتقدمة فأنها تستهلك غذاءً متوازناً يحتوي العناصر المطلوبة كافة من بروتينات ونشويات ودهون وفواكه وخضار، إذ يبلغ متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية في الدول النامية حوالي (٢٢٠٠) سعره حرارية في اليوم، أما في الدول المتقدمة فيبلغ حوالي أكثر من (٣٤٥٠) سعره حرارية في اليوم، ويبلغ نصيب الفرد من البروتين الحيواني في الدول الفقيرة يومياً حوالي(١٢) غرام، في حين يبلغ نصيب الفرد من البروتين الحيواني في الدول الغنية يومياً حوالي(٥٤) غرام[٥]. وقد واجهت معظم دول العالم نوعين من الأزمة الغذائية: الأولى الأزمة الغذائية المزمنة التي هي عبارة عن النقص في الغذاء بشكل مستمر بسبب العجز الدائم في تحصيل الغذاء الكافي، والثانية الأزمة الغذائية المؤقتة أو العابرة التي يقصد بها حصول نقص مؤقت في قدرة الأسر على توفير الغذاء الكافي، بسبب انخفاض الدخول أو عدم الاستقرار في إنتاج الغذاء وأسعاره، بسبب حدوث حالات الجفاف مثلاً[٦]. وان نقص الغذاء يكون على ثلاثة أشكال هي: أما أن يكون عجزاً في إنتاج الغذاء أو عجزاً في القدرة الشرائية أو عجزاً في الاثنين معاً، فهناك دول لا تنتج غذائها ولكنها تمتلك قدرة مالية على شرائه، كما هو شان العراق والعديد من الدول، ودولاً أخرى لا تنتج غذائها وليست لها القدرة على شرائه كبعض الدول الأفريقية والآسيوية، ودولاً تنتج غذائها كلياً أو جزئياً ولكن بعض الشرائح من المجتمع لا تستطيع الحصول عليه[٧]. وهذا ما عبر عنه المفكر(Amartya Sen) بالأهلية للغذاء فرأى أن الناس لا يموتون جوعاً بسبب نقص الغذاء بل لأنهم لا يملكون إمكانية الحصول عليه[٨].

ثانياً: النظريات (الأسباب)المفسرة للازمة الغذائية.

تمثل مشكلة ندرة المواد الطبيعية إحدى أهم أسباب الأزمات التي تواجه دول العالم، كما تمثل شقاً مهماً في صراع الإنسان الدائم مع الطبيعة لإشباع حاجاته المتزايدة والمتعددة، وهذا ما أطلق عليه بالمشكلة الاقتصادية التي تنشأ نتيجة قصور الموارد أو سوء استخدامها، مما يترتب عليه غياب السلع والخدمات الضرورية وعدم انسيابها بالشكل الذي يشبع حاجة الإنسان المادية والمعنوية. ومن ثم فعلى الإنسان تحقيق التوازن بين الرغبات والحاجات التي تزداد بمعدل سريع والموارد القابلة للاستغلال التي تزداد بمعدل أبطأ، ولعل من أهم المشكلات التي تتعلق بتفاعل بين البشر والموارد الطبيعية هي المشكلة الغذائية.

وأبرز من بحث في مسألة التوازن بين الموارد الطبيعية والسكان هو المفكر الانكليزي توماس مالثوس حين نشر كتابه عن السكان سنة ١٧٨٩ الذي يرى فيه أن السكان يتزايدون بمتولية هندسية في حين أن الإنتاج الزراعي يتزايد بمتوالية عددية، أي أن السكان يزداد بصورة اكبر من زيادة الإنتاج الزراعي، وهذا يؤدي إلى توسيع الفجوة بين عرض الغذاء والطلب عليه، ويعود ذلك إلى افتراض مالثوس سريان قانون تناقص غلة الإنتاج الزراعي، ويرى إن سبب تناقص الغلة هو ندرة الموارد وضآلة معدل زيادتها مقارنة بزيادة عدد السكان، أي أن الأراضي الزراعية باستمرار زراعتها تقل خصوبتها ومن ثم تقل إنتاجيتها مقارنة بعدد السكان الذين يتزايدون بمعدلات عالية، فزيادة السكان تشغل المناطق الخالية من الأرض، وبعد شغل المساحات الزراعية سوف يقل الإنتاج الزراعي سنة بعد أخرى، لذا يرى أن العامل السكاني وحده هو المسؤول عن الكوارث البيئية والمجاعة وأمراض سوء التغذية[٩]. وتوالت نظريات بعد ذلك ما بين مؤيدة لأفكار مالثوس ومعارضة له، ومن ابرز المؤيدين له هو ريكاردو الذي أكد فاعلية قانون تناقص الغلة في تفسير هذه الظاهرة، أما ابرز المعارضين لمالثوس هو ستيوارت ميل الذي رأى بان التقنية قادرة على تذليل مشكلة شح الموارد، من خلال استخدام وسائل عديدة منها استعمال البدائل الصناعية للموارد الطبيعية، والاقتصاد في استعمال الموارد الأولية، وإعادة تدوير الموارد، والبحث عن مصادر جديدة، كما أكد أدم اسمث في كتابه ثروة الأمم على أهمية العمل كمنطلق للاستفادة من الموارد الطبيعية وتحويلها إلى ثروة نافعة، أي انه ركز على دور الإنسان كعامل مهم في تطوير الثروة وزيادة أهميتها[١٠].

وظهرت نظريات أخرى مؤيدة لأفكار ستيورت ميل ومن أشهر تلك النظريات نظرية القانون الطبيعي في نمو السكان الذي نادى به فلاسفة ومصلحون اجتماعيون مثل مايكل توماس سادلر الذي كان يرى بأن القانون الطبيعي الذي يحكم السكان على النقيض من القانون الذي جاء به مالثوس. فرأى أن ميل البشر إلى الزيادة سوف يتناقص بالطبيعة كلما زاد عددهم وان أعدادهم تتوقف عن الزيادة حينما ترتفع نسبة التعليم بين الناس[١١]. كما ويعد الاقتصادي الشهير كولن كلارك على رأس المتفائلين بقدرة العلم على تذليل العقبات وان هناك طاقات كبيرة لم يستغلها الإنسان بعد، وان بمقدور العالم أن يضاعف من إنتاجها الغذائي[١٢]. تدلل تلك الآراء باستثناء رأي مالثوس أن أسباب الأزمة الغذائية هي ليس ارتفاع معدلات التزايد السكاني بل إلى فشل خطط التنمية والإصلاح الزراعي في زيادة معدلات إنتاج الغذاء بما يساوي معدلات زيادة السكان.

المبحث الثاني/ ملامح الأزمة الغذائية المحلية في العراق

على الرغم من الموارد والإمكانيات الواسعة التي يتمتع بها العراق، إلا انه يواجه أزمة غذائية محلية حادة، وهذه الأزمة ليست أزمة استهلاك محلي وإنما هي أزمة إنتاج محلي، ويعود سبب هذه الأزمة إلى تردي واقع القطاع الزراعي في العراق ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال الفقرات الآتية:

أولاً: واقع القطاع الزراعي في العراق.

يشكل القطاع الزراعي ركناً أساسياً مهماً في الاقتصاد العراقي، لكونه الدعامة الرئيسة لتحقيق الأمن الغذائي الوطني، لأنه يعد المصدر الرئيس لغذاء الإنسان الذي يعتمد عليه في حياته اليومية، وما المجاعات وأمراض سوء التغذية التي تعرض إليها العراق في الماضي وحتى في الوقت الحاضر إلا وكان سببها الأساس هو تخلف القطاع الزراعي الذي بقي عاجزاً عن تلبية الطلب المحلي من الغذاء. ولبيان مدى تردي واقع القطاع الزراعي في العراق نستعين بالتقسيمات الآتية:

١ــ الإنتاج الزراعي في العراق.

يحتل الإنتاج الزراعي مكانه اقتصادية مهمة في العراق، ويعود هذا إلى ما تشكله المحاصيل الزراعية النباتية والحيوانية المصدر الرئيس للسعرات الحرارية والبروتينات التي يحتاجها جسم الإنسان ليقوم بوظائفه الحياتية، إلى جانب أهميتها الكبيرة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء من خلال دورها الكبير في تأمين المتطلبات الغذائية وتقليل الاعتماد على الاستيراد، إلا أنه في العراق لاسيما بعد أحداث ٢٠٠٣ بقي إنتاجه الــزراعي بشقيه النباتي والحيواني متواضعاً ولم يسهم بشكل فعال في توافر الغذاء للسكان، وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم (١) إذ يتبين من الجدول أن مجموع الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني في العراق ازداد من حوالي (٣٨١١,٨) ألف طن سنة ٢٠٠٤ إلى (٥٤٣٦,٦) ألف طن سنة ٢٠١٢، أي انه ازداد بمقدار (١٦٢٤,٨) ألف طن خلال المدة (٢٠٠٤ ــ ٢٠١٢) وهذه الزيادة تعود إلى زيادة الإنتاج النباتي والحيواني، إذ ازداد الإنتاج النباتي من (٣٣٠٣,٨) ألف طن سنة ٢٠٠٤ إلى (٤٧٥٩,٠) ألف طن سنة ٢٠١٢ أي انه ازداد بمقدار (١٤٥٥,٢) ألف طن خلال المدة المذكورة، كما ازداد الإنتاج الحيواني.

جدول رقم (١)/ إجمالي الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) في العراق للمدة (٢٠٠٤ــ ٢٠١٢)/ (ألف طن)

السنوات	إجمالي الإنتاج النباتي	إجمالي الإنتاج الحيواني	إجمالي الإنتاج النباتي والحيواني
٢٠٠٤	٣٣٠٣,٨	٥٠٨,٠	٣٨١١,٨
٢٠٠٥	٣٦٩٢,٦	٥٤٧,٤	٤٢٤٠,٠
٢٠٠٦	٣٩٦٧,٩	٥٦٦,٦	٤٥٣٤,٥
٢٠٠٧	٣٧٢٨,٤	٥٤٨,٨	٤٢٧٧,٢
٢٠٠٨	٢١٩٥,٢	٥٦١,٦	٢٧٥٦,٨
٢٠٠٩	٢٦١٣,١	٥٥٨,٦	٣١٧١,٧
٢٠١٠	٤٣٠٨,٥	٥٨٥,٢	٤٨٩٣,٧
٢٠١١	٤١٩٩,٠	٦٤٢,٠	٤٨٤١,٠
٢٠١٢	٤٧٥٩,٠	٦٧٧,٦	٥٤٣٦,٦

الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على:
١ ــ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، كراس تطور المؤشرات الإحصائية الزراعية للفترة (٢٠٠٢ــ ٢٠١٠)، تشرين الثاني ٢٠١١، صفحات متفرقة.
٢ــ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاءات الزراعية في العراق للسنوات (٢٠١٠ــ٢٠١٢)، صفحات متفرقة.
٣ــ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ٢٠١١، بغداد، ص٨٥.
٤ــ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاءات الزراعية في العراق لسنة ٢٠١٣، بغداد، ص٥٦.

من (٥٠٨,٠) ألف طن سنة ٢٠٠٤ إلى (٦٧٧,٦) ألف طن سنة ٢٠١٢، أي انه ازداد بمقدار (١٦٩,٦) ألف طن خلال تلك المدة، إلا أن هذا التحسن أو الزيادة التي شهدها الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لم تكن بالمستوى المطلوب لتسد حاجة السوق المحلية من الغذاء، ويعود هذا إلى أن القطاع الزراعي يعاني جملة من المشكلات منها زيادة ظاهرة التصحر وانحسار كميات المياه وتراجع أعداد القوة العاملة في الزراعة بسبب هجرة الفلاحين من الريف إلى المدينة والعمل في أعمال أخرى، فضلاً عن تطبيق سياسة السوق المفتوحة أدى إلى إلغاء إجراءات الحماية وفتح أبواب التجارة الخارجية عن طريق إلغاء نظام المنح والأجازات، وتخفيض الرسوم الجمركية تخفيضاً كبيراً وإلغائها بالنسبة لغالبية المنتجات الزراعية المستوردة، وقد نجم عن هذه الإجراءات تعرض الإنتاج الزراعي المحلي إلى منافسة شديدة من قبل السلع المستوردة التي تحظى بميزة انخفاض تكاليف الإنتاج وجودة النوعية، وهو ما تسبب في اختفاء العديد من المنتجات الزراعية المحلية من الأسواق العراقية، فضلاً عن انخفاض الدعم الذي كانت تقدمه الدولة للفلاحين عن طريق وزارة الزراعة على شكل أسمدة وأجهزة ومعدات زراعية ووسائل الوقاية من الأوبئة الزراعية مما أدى إلى عزوف عدد كبير منهم عن الإنتاج[١٣].

٢ــ هيكلية الإنتاج الزراعي.

تقسم هيكلية الإنتاج الزراعي في العراق على نوعين: الإنتاج الزراعي النباتي والإنتاج الزراعي الحيواني، ويمكن توضيح كل منها فيما يأتي:

أ ــ كمية الإنتاج النباتي للحبوب الرئيسة في العراق.

تعد الحبوب في طليعة المنتجات الغذائية النباتية أهمية لأنها تمثل الغذاء الرئيس للسكان، وقد كان العراق في أربعينات وخمسينات القرن الماضي ينتج كميات من المحاصيل الزراعية تفوق حاجته في بعض الأحيان ويقوم بتصديرها إلى الخارج، أما اليوم لاسيما بعد أحداث ٢٠٠٣ فقد تغير الوضع، إذ نجد أن كمية الإنتاج النباتي لاسيما الحبوب ما تزال متدنية ولا تلبي متطلبات السكان منها، وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم (٢)

إذ يتضح من خلال الجدول أن القمح يحتل مركز الصدارة في كمية الإنتاج.

إذ بلغ إنتاج القمح حوالي (٣٠٦٢,٣) ألف طن سنة ٢٠١٢، أما الشعير الذي يعد من المواد الغذائية الغنية بالسعرات الحرارية والبروتين فضلاً عن كونه مادة علفية تعتمد عليه الحيوانات في غذائها، فقد احتل المرتبة الثانية من حيث كمية الإنتاج، إذ بلغ إنتاجه حوالي(٨٣٢,٠) ألف طن سنة ٢٠١٢، وقد احتلت الذرة الصفراء المرتبة الثالثة، إذ بلغ إنتاجها سنة ٢٠١٢ حوالي (٥٠٣,٤) ألف طن، أما الرز فقد احتل المرتبة الرابعة في كمية الإنتاج، إذ بلغ إنتاجه حوالي (٣٦١,٣) ألف طن ٢٠١٢، على الرغم من الارتفاع في كمية إنتاج الحبوب الرئيسة، إلا أنها تبقى عاجزة عن تحقيق الهدف الأساس الذي يركز على تلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء للسكان.

جدول رقم (٢)/كمية الإنتاج النباتي للحبوب الرئيسة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٢)/ (ألف طن)

السنة	القمح	الشعير	الرز	الذرة الصفراء
٢٠٠٤	١٨٣٢,١	٨٠٥,٤	٢٥٠,٣	٤١٦,٠
٢٠٠٥	٢٢٢٨,٤	٧٥٤,٤	٣٠٨,٧	٤٠١,١
٢٠٠٦	٢٢٨٦,٣	٩١٩,٣	٣٦٣,٣	٣٩٩,٠
٢٠٠٧	٢٢٠٢,٨	٧٤٨,٣	٣٩٢,٨	٣٨٤,٥
٢٠٠٨	١٢٥٥,٠	٤٠٤,٠	٢٤٨,٢	٢٨٨,٠
٢٠٠٩	١٧٠٠,٤	٥٠١,٥	١٧٣,١	٢٣٨,١
٢٠١٠	٢٧٤٨,٨	١١٣٧,٢	١٥٥,٨	٢٦٦,٧
٢٠١١	٢٨٠٨,٠	٨٢٠,٢	٢٣٥,١	٣٣٥,٧
٢٠١٢	٣٠٦٢,٣	٨٣٢,٠	٣٦١,٣	٥٠٣,٤

المصدر: الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على:

ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، كراس تطور المؤشرات الإحصائية الزراعية للفترة (٢٠٠٢ـ ٢٠١٠)، تشرين الثاني ٢٠١١، صفحات متفرقة.

ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاءات الزراعية في العراق للسنوات (٢٠١٠ـ٢٠١٢)، صفحات متفرقة.

ب ـ كمية الاستهلاك النباتي في العراق.

يمثل الاستهلاك العامل الرئيس الذي يقابل الإنتاج في تحديد حجم الأزمة الغذائية وتسعى الدولة بمختلف الإجراءات من اجل توفير السلع الغذائية لتغطية الاستهلاك، وان الاستهلاك الغذائي في العراق يعتمد بصورة أساسية على الحبوب، إذ يستهلك الفرد العراقي نسبة عالية من الحبوب ومنتجاتها. إذ تعكس بيانات الجدول رقم (٣) الارتفاع الملحوظ في استهلاك الحبوب في العراق، إذ بلغ الاستهلاك الكلي للحبوب الرئيسة حوالي (٨٣٩٥,٦) ألف طن سنة ٢٠١٢، ويأتي القمح في المرتبة الأولى من حيث كمية الاستهلاك، وهذا يرجع إلى أهميته القصوى في النمط الاستهلاكي العراقي إذ عبر عنه بقوت الشعب، إذ لا تخلو مائدة في كافة المنازل وعلى اختلاف مستوياتها المعاشية والثقافية منه، إذ بلغت الكمية المستهلكة

جدول رقم (٣)/ كمية الاستهلاك النباتي للحبوب الرئيسة في العراق للمدة (٢٠٠٤ـ٢٠١٢)/ (ألف طن)

السنة	القمح	الشعير	الرز	الذرة الصفراء	إجمالي الاستهلاك
٢٠٠٤	٤٥٨٦,٥	٨٠٥,٤	١٠١٦,١	٤١٦,٠	٦٨٢٤,٠
٢٠٠٥	٤٧٢٥,٨	٧٥٤,٤	١٠٤٦,٩	٤٠١,١	٦٩٢٨,٢
٢٠٠٦	٤٨٦٨,٩	٩١٩,٣	١٠٧٨,٦	٣٩٩,٠	٧٢٦٥,٨
٢٠٠٧	٥٠١٦,٣	٧٤٨,٣	١١١١,٣	٣٨٤,٥	٧٢٦٠,٤
٢٠٠٨	٥٣٩٠,٣	٤٠٤,٠	١١٩٤,١	٢٨٨,٠	٧٢٧٦,٤
٢٠٠٩	٥٤٢٥,٧	٥٠١,٥	١٢٠٢,٠	٢٣٨,١	٧٣٦٧,٣
٢٠١٠	٥٤٨٩,٣	١١٣٧,٢	١٢١٦,١	٢٦٦,٧	٨١٠٩,٣
٢٠١١	٥٦٣٢,٨	٨٢٠,٢	١٢٤٧,٩	٣٣٥,٧	٨٠٣٦,٦
٢٠١٢	٥٧٧٩,٨	٨٣٢,٠	١٢٨٠,٤	٥٠٣,٤	٨٣٩٥,٦

ـ احتسبت بيانات العمود(١و٣) من خلال ضرب حصة الفرد السنوية من المحصول في عدد السكان، على اعتبار أن حصة الفرد من القمح في العراق تشكل حوالي (١٦٩) كغم/ سنة، وحصته من الرز حوالي(٣٧,٤٤) كغم/ سنة. انظر في ذلك:

ـ عبد الحسين نوري الحكيم، محصول الحنطة والاكتفاء الذاتي في العراق، بحث مأخوذ من شبكة المعلومات الدولية وعلى الموقع الاليكتروني: www.badara.ig/uploads
ـ محمد حسن رشيم، الزراعة والموارد المائية، مأخوذ من شبكة المعلومات الدولية وعلى الموقع الاليكتروني:www.alnaspaper.com
ـــ بيانات العمود (٢و٤) تم الاعتماد على تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية للسنوات (٢٠٠٨، ٢٠١٠، ٢٠١٢)، صفحات متفرقة.
ـــ بيانات العمود (٥) تم احتسابه من خلال جمع صفوف الجدول نفسه.

منه حوالي (٥٧٧٩,٨) ألف طن سنة ٢٠١٢ ويأتي الرز بالمرتبة الثانية من حيث الاستهلاك، إذ بلغت الكمية المستهلكة منه حوالي (١٢٨٠,٤) ألف طن سنة ٢٠١٢، ويعزى هذا الارتفاع في الكمية المستهلكة من القمح والرز إلى الانخفاض النسبي في أسعارها مقارنة بالمنتجات الحيوانية، الأمر الذي يجعلها في متناول القوى الشرائية للفرد، فضلاً عن ارتفاع السعرات الحرارية والبروتينات التي توفرها تلك الحبوب، فعلى سبيل المثال القمح يمد جسم الإنسان بكمية من السعرات الحرارية والبروتينات تصل إلى (٣٦٤٠) سعره حرارية و(١٠٩) غرام من البروتين[١٤]. أما بالنسبة إلى الشعير فتاتي أهميته بعد القمح والرز من حيث كمية الاستهلاك، إذ بلغت الكمية المستهلكة منه حوالي (٨٣٢,٠) ألف طن سنة ٢٠١٢، وترتبط أهمية الشعير بمدى التوسع في تنمية الثروة الحيوانية إلى جانب استخدامه في بعض الصناعات الغذائية وفي صناعة بعض الأدوية، أما الذرة الصفراء فقد احتلت المرتبة الرابعة والأخيرة، إذ بلغت الكمية المستهلكة منها حوالي (٥٠٣,٤) ألف طن سنة ٢٠١٢.

ج ـــ الفجوة الغذائية النباتية في العراق.

تعبر الفجوة الغذائية عن مدى العجز في الإنتاج المحلي للغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى المحلي، وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي الإنتاج المحلي وإجمالي الاستهلاك المحلي من المنتجات الغذائية، وبمقارنة حجم الإنتاج مع حجم الاستهلاك للحبوب الزراعية الرئيسة، نجد أن حجم الاستهلاك المحلي كان اكبر من حجم الإنتاج المحلي مما سبب في ظهور الفجوة الغذائية، وتلجأ الدولة لسد هذه الفجوة عن طريق الاستيراد من الخارج، وهذا ما يشكل عبئاً كبيراً على اقتصادها، كما أن الفجوة الغذائية لم تعد رقماً تعبر عن حجم الأغذية المستوردة من حيث الكمية فقط بل أصبحت تعبر عن نوعية هذه الأغذية

جدول رقم (٤) الفجوة الغذائية ونسبتها من الاستهلاك النباتي الإجمالي للحبوب الرئيسة في العراق للمدة (٢٠٠٤ـ ٢٠١٢)

(ألف طن ، نسبة مئوية)

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
إجمالي الإنتاج النباتي	٣٣٠٣,٨	٣٦٩٢,٦	٣٩٦٧,٩	٣٧٢٨,٤	٢١٩٥,٢	٢٦١٣,١	٤٣٠٨,٥	٤١٩٩,٠	٤٧٥٩,٠
إجمالي الاستهلاك النباتي	٦٨٢٤,٠	٦٩٢٨,٢	٧٢٦٥,٨	٧٢٦٠,٤	٧٢٧٦,٤	٧٣٦٧,٣	٨١٠٩,٣	٨٠٣٦,٦	٨٣٩٥,٦
الفجوة الغذائية*	ـــ ٣٥٢٠,٢	ـــ ٣٢٣٥,٦	ـــ ٣٢٩٧,٩	ـــ ٣٥٣٢,٠	ـــ ٥٠٨١,٢	ـــ ٤٧٥٤,٢	ـــ ٣٨٠٠,٨	ـــ ٣٨٣٧,٦	ـــ ٣٦٣٦,٦
النسبة المئوية**	٥١,٦	٤٦,٧	٤٥,٤	٤٨,٦	٦٩,٨	٦٤,٥	٤٦,٩	٤٧,٨	٤٣,٣

*احتسبت الفجوة الغذائية من خلال طرح كمية الإنتاج النباتي من كمية الاستهلاك النباتي.
** احتسبت النسبة المئوية من خلال قسمة الفجوة الغذائية على إجمالي الاستهلاك النباتي لكل سنة مضروبة في ١٠٠.

وما تساهم به في مد الإنسان بالسعرات الحرارية للازمة لأداء فعالياته اليومية[١٥]. إذ نجد من خلال بيانات الجدول رقم (٤) أن قيمة الفجوة الغذائية للحبوب الزراعية الرئيسة في تزايد إذ ازدادت من (ـــ٣٥٢٠,٢) ألف طن سنة ٢٠٠٤ إلى (ـــ ٣٦٣٦,٦) ألف طن سنة ٢٠١٢، إلا انه على الرغم من تزايد الفجوة الغذائية في القيم المطلقة نجد أن نسبتها من إجمالي الاستهلاك المحلي اخذ في الانخفاض، إذ انخفضت (٥١,٦%) سنة ٢٠٠٤ إلى (٤٣,٣%) سنة٢٠١٢، وهذا الانخفاض لا يدل على تحسن وضع القطاع الزراعي في العراق وإنما يعود إلى أن معدل نمو الإنتاج النباتي الإجمالي كان اكبر من معدل نمو الاستهلاك النباتي الإجمالي، ولكن على الرغم من أن نسبة الفجوة الغذائية في تناقص، إلا أنها تبقى تشكل نسبة كبيرة تتجاوز النصف، وهذا أن دل على شيء فانه يدل على ضخامة حجم الأزمة الغذائية في العراق.

د ـ كمية الإنتاج الحيواني.

يعد الإنتاج الحيواني الفرع الثاني المكمل للإنتاج الزراعي، إذ يشكل حوالي(٤٠ـــ٤٥%) من نشاط القطاع الزراعي[١٦]. وله دوراً كبيراً في تعزيز الاقتصاد الوطني، ويعد العراق من الدول الغنية بالموارد الطبيعية لتنمية الثروة الحيوانية، ولكن تلك الثروة ما تزال مهملة، إذ أوضحت دراسات التغذية أن المنتجات الحيوانية ذات فائدة غذائية عالية وان الاتجاه العالمي يميل إلى استهلاك المنتجات الحيوانية من (اللحوم بأنواعها وحليب وبيض وغيرها)، وتعد هذه المنتجات المصادر الرئيسة للبروتين، إذ يحتوي الكيلو غرام الواحد من لحم الدجاج نحو (١٩٥) غرام من البروتين، ويحتوي الكيلو غرام من لحم العجل والبقر نحو (١٤٩)، (١٤٧) غرام من البروتين على التوالي، ثم تأتي الأسماك والبيض والحليب لاحتواء كل منهم نحو (١١٥)، (١١٠)، (٣٥) غرام من البروتين على التوالي[١٧]. وأن المشكلة في العراق تكمن في نوعية الغذاء التي يحصل عليه الفرد العراقي، إذ انه يفتقر إلى البروتينات الحيوانية، إذ تتراوح السعرات الحرارية المتولدة من مصادر حيوانية ما بين (١٦٠ــ ٢٩٣) سعرة حرارية وهي نسبة منخفضة مقارنة بإسهام المصادر النباتية في الطاقة إذ تراوحت ما بين (٢٤٤١ ـــ ٣٦٠٥) سعرة حرارية[١٨]. وهذا يدلل على أن العراق يعتمد اعتماداً كلياً على الإنتاج النباتي في توفير السعرات الحرارية والبروتينات، على الرغم من أن القيمة الغذائية للإنتاج الحيواني يفوق القيمة الغذائية للإنتاج النباتي، وهذا يعكس عدم تطور القطاع الزراعي لأنه تطوير القطاع الزراعي لا يعني فقط زيادة الإنتاج النباتي وإنما التركيز على تطوير الإنتاج الحيواني أيضاً. غير أن الواقع في العراق يشير إلى أن الإنتاج الحيواني ما يزال ضعيفاً من حيث الكمية والنوعية. إذ أوضحت بيانات الجدول رقم (٥) أن الثروة الحيوانية تتسم بانخفاض إنتاجيتها، إذ أن حجم الإنتاج من اللحوم الحمراء والألبان لا تتناسب مع حجم القطيع من الحيوانات المزرعة الذي تقدر في عام ٢٠١٠ بنحو(٧٩٤٥) ألف رأس من الأغنام و(١٥١٩) ألف رأس من الماعز و(٢٦٢٩) ألف رأس من الأبقار و(٢٩٥) ألف رأس من الجاموس و(٦٠) ألف رأس من الإبل[١٩]. على الرغم من كبر أعداد الحيوانات المنتجة، إلا أن الكمية المنتجة من اللحوم الحمراء كانت متواضعة، إذ بلغت الكمية المنتجة من اللحوم الحمراء والحليب حوالي (١٦٠,٥) (٢٩٢,٧) ألف طن على التوالي سنة ٢٠١٢، أما بالنسبة إلى بقية المنتجات الحيوانية وهي اللحوم البيضاء فقد بلغت الكمية المنتجة منها حوالي (١٥٣,٠) ألف طن سنة ٢٠١٢، في حين بلغت الكمية المنتجة من البيض حوالي (٧١,٤) ألف طن سنة ٢٠١٢، ويعود الضعف في كمية الإنتاج الحيواني إلى أن النمط السائد في تربية الحيوانات يعتمد على النظام الرعوي التقليدي في مراعي ضعيفة

جدول رقم (٥)

كمية الإنتاج الحيواني في العراق للمدة (٢٠٠٤ـ ٢٠١٢) (ألف طن)

المنتجات الحيوانية	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
اللحوم الحمراء	١٣٢,٩	١٣٤,١	١٣٦,٣	١٣٨,٦	١٤٩,٧	١٥٢,٣	١٥٤,٩	١٥٧,٧	١٦٠,٥
اللحوم البيضاء	٦٤,٧	٩٤,٣	١١٢,٤	٩٤,٧	٨٤,٨	٨٧,١	٩٢,٦	١٣٥,٩	١٥٣,٠
الحليب	٢٥٢,٧	٢٥٧,١	٢٦٢,١	٢٦٧,١	٢٧٢,٤	٢٧٧,٠	٢٨٢,٢	٢٨٧,٤	٢٩٢,٧
البيض*	٥٧,٧	٦١,٩	٥٥,٨	٤٨,٤	٥٤,٧	٤٢,٢	٥٥,٥	٦١,٠	٧١,٤

المصدر:

ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ٢٠١١، بغداد، ص٨٥.

ـــ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاءات الزراعية في العراق لسنة ٢٠١٣، بغداد، ص٥٦.

* تم تحويل وحدة قياس البيض من عدد إلى وزن أي تم تحويله من مليون إلى ألف طن وذلك من خلال قسمة عدد البيض الكلي على عدد البيض للكيلو غرام الواحد ومن ثم قسمة الناتج على (١٠٠٠).

* ملاحظة: يبلغ عدد البيض للكيلو غرام الواحد (١٦,٧) بيضة وهذا الرقم تم احتسابه من خلال قسمة الكيلو غرام على متوسط وزن البيضة البالغ (٦٠) غرام.

الإنتاج تعتمد الرعي الجائر، لذلك فهي تعاني من عدم توفر الأعلاف بشكل كاف ومنظم وتفتك بها الأمراض المختلفة. كما أن الجزء الأكبر من عملية تربية الحيوانات في العراق تحصل بشكل فردي وبدائي ليس لسد حاجة السوق، وإنما لتلبية حاجة الأسر الفلاحة من المنتجات الحيوانية.

هـ ـ كمية الاستهلاك الحيواني .

تعكس بيانات الجدول رقم (٦) الارتفاع الملحوظ في الكمية المستهلكة من المنتجات الحيوانية، إذ بلغ مجموع الاستهلاك حوالي (٥٧٩٧,٩) ألف طن سنة ٢٠٠٩ ويحتل الحليب مركز الصدارة في الكمية المستهلكة منه إذ بلغت حوالي (٤١٥٢) ألف طن يليه بالمرتبة الثانية البيض، إذ بلغت الكمية المستهلكة منه حوالي (٢٢٢,٩) ألف طن، أما بالنسبة إلى اللحوم الحمراء فقد احتلت المرتبة الثالثة إذ بلغ استهلاكها حوالي (٩٤٩) ألف طن وتأتي اللحوم البيضاء في المرتبة الأخيرة من حيث الكمية المستهلكة منها، إذ بلغت (٤٧٤) ألف طن، كما نلاحظ من الجدول أن الفجوة الغذائية الحيوانية كانت مرتفعة لأنه عند مقارنة حجم الإنتاج مع حجم الاستهلاك للمنتجات الحيوانية نجد أن حجم الاستهلاك كان اكبر من حجم الإنتاج.

جدول رقم (٦)/كمية الاستهلاك الحيواني والفجوة الغذائية الحيوانية ونسبتها من الاستهلاك

السلعة	كمية الاستهلاك	الفجوة الغذائية	النسبة المئوية للفجوة الغذائية
اللحوم الحمراء	٩٤٩	ـ٧٩٦,٧	١٣,٧
اللحوم البيضاء	٤٧٤	ـ٣٨٦,٩	٦,٧
الحليب	٤١٥٢	ـ ٣٨٧٥	٦٦,٨
البيض	٢٢٢,٩	ـــ ١٨٠,٧	٣,١
المجموع	٥٧٩٧,٩		

الحيواني في العراق لسنة ٢٠٠٩ (ألف طن، نسبة مئوية)

المصدر:

ـ بيانات العمود (١) تم الاعتماد على وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة التخطيط الزراعي، خطة تنمية القطاع الزراعي للمدة (٢٠١٠ـ ٢٠١٤).

ـ احتسبت بيانات العمود (٢) من خلال طرح كمية الإنتاج المحلي لسنة ٢٠٠٩ من كمية الاستهلاك المحلي.

ـ احتسبت بيانات العمود (٣) من خلال قسمة الفجوة الغذائية على مجموع الاستهلاك الحيواني.

المحلي، وشكلت أعلى فجوة غذائية حيوانية في مادة الحليب إذ بلغت نسبتها حوالي(٦٦,٨ %) تليها اللحوم الحمراء، إذ بلغت نسبة فجوتها الغذائية حوالي(١٣,٧%) أما اللحوم البيضاء فقد بلغت نسبتها حوالي (٦,٧%) في حين شكل البيض اقل فجوة غذائية إذ بلغت نسبتها حوالي (٣,١%) من مجموع الاستهلاك الحيواني.

٣ـ إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

يمثل الناتج المحلي الإجمالي مدى إسهام كل قطاع في تكوين الاقتصاد الوطني، وان القطاع الزراعي يعد من القطاعات المهمة في الاقتصاد العراقي على الرغم من انه لم يتبوأ مقام الصدارة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بسبب ضخامة إسهام القطاع النفطي لاسيما في السنوات الأخيرة التي شهدت عودة العراق إلى السوق النفطية الدولية، وأن السياسة في العراق أصبحت تركز على قطاع النفط في سبيل تحقيق التنمية، وأهملت القطاع الزراعي، مما انعكس ذلك سلباً على إسهام القطاع الزراعي في الناتج

جدول رقم (٧)/ الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٤ـ ٢٠١٢) (نسبة مئوية)

السنوات	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٢
الزراعة والغابات والصيد	٧،٤	٦,٩	٥,٨	٥,١	٣,٧	٤,٤	٥,٠	٤,٣

الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على:

ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (٢٠٠٣ـ ٢٠١٠).

ـ وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣ـ ٢٠١٧)، بغداد، كانون الثاني، ٢٠١٣، ص٤٤.

المحلي الإجمالي، فبعد أن كان هذا القطاع يشكل نسبة إسهام حوالي (٣٦%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال عقد الخمسينات[٢٠]. انخفض إلى (٧,٤%) من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠٠٤، واستمرت هذه النسبة في الانخفاض حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها سنة ٢٠١٢ إذ بلغت نحو (٤,٣%)، ويعود هذا الانخفاض إلى عدم الاستقرار السياسي إلى جانب تراجع أداء القطاع الزراعي لاسيما بعد زيادة هيمنة قطاع النفط نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية، نستنتج من ذلك أن القطاع الزراعي لم يكن بالمستوى المطلوب لكي يسهم في تامين المتطلبات الغذائية للسكان، بل أدى ضعف إدائه إلى زيادة الاعتماد على الخارج في توفير السلع الغذائية.

٥ـ مساحة الأراضي الزراعية.

تعد الأرض المورد الأساسي والمصدر الأول لإنتاج المواد الغذائية التي يعتمد عليها الإنسان، وعليه فان مساحة الأراضي الزراعية عامل مهم في تحديد ما يمكن الحصول عليه من غذاء للإنسان، إذ أن (٧٨%) من مجموع استهلاك السعرات الحرارية و(٧٠%) من البروتينات مصدرها المباشر الأراضي الزراعية[٢١]. ويضم العراق مساحات واسعة من الأراضي الزراعة منها ما هو مستغل، ومنها ما لم يستغل بعد، أي أن هناك فجوة كبيرة، فالأراضي الصالحة للزراعة متوفرة لكن نسبة الأراضي المنتجة والمستثمرة ضئيلة، وتشير دراسات مديرية إحصاءات البيئة التابعة إلى الجهاز المركزي للإحصاء لسنة ٢٠١٢ أن العراق يمتلك رصيداً مهماً من الأراضي الزراعية، وان مجموع الأراضي الصالحة للزراعة فيه تبلغ حوالي (50,1) مليون دونم بما يمثل(٢٨,٨%) من المساحة الإجمالية للعراق التي تقدر بحوالي (١٧٤,٠٢١)

جدول رقم (٨)/ مساحة الأراضي المزروعة وغير المزروعة والصالحة للزراعة في العراق

السنوات	مساحة الأراضي المزروعة	مساحة الأراضي الغير المزروعة*	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة
٢٠٠٤	١٣,٧	٣٢,٢	٤٥,٩
٢٠٠٥	١٤,٧	١٩,٧	٣٤,٤
٢٠٠٦	١٤,١	٣٣,٩	٤٨,٠
٢٠٠٧	١٤,٣	١٦,١	٣٠,٤
٢٠٠٨	١٤,٢	٣٠,٢	٤٤,٤
٢٠٠٩	١٠,٥	٣٧,٥	٤٨,٠
٢٠١٠	١٢,٠	٣٢,٠	٤٤,٠
٢٠١١	**	-	٤٨,٨
٢٠١٢	١٢,٨	٣٧,٣	٥٠,١

للمدة (٢٠٠٤ـ ٢٠١٢) (مليون دونم)

المصدر:

ـــ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات البيئة،" مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق،" تشرين الثاني ٢٠١١، جدول رقم ٤٥، ص٥٤

*احتسبت مساحة الأراضي الغير المزروعة من خلال طرح الأراضي الصالحة للزراعة من الأراضي المزروعة.

** تشير إلى عدم توافر البيانات.

مليون دونم[٢٢]. على الرغم من المساحات الزراعية الواسعة التي يتمتع بها العراق فان ما زرع منه في سنة ٢٠١٢ حوالي (١٢,٨) مليون دونم، أي تشكل نسبة لا تتجاوز (٢٥,٥%) من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وهو ما يوضح بأن هناك (٣٧,٣) مليون دونم من الأراضي الصالحة للزراعة ولكنها متروكة ولم تستغل بعد، أي تشكل نسبة حوالي(٧٤,٥%) من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة سنة ٢٠١٢، وهذا ما يعكس الرصيد الواسع من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة وغير المستغلة التي يمكن استثماره في التنمية الزراعية في المستقبل، أي ستتهيأ فرصة أمام سكان العراق لتحويل القسم المتبقي من الأراضي القابلة للزراعة إلى أراضي زراعية منتجة، إلى جانب هذه المساحات الزراعية فهناك مساحات كبيرة من الأراضي في العراق متصحرة تبلغ مساحتها حسب إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية حوالي (١٦٦,٦٨٧) كم^2. أي تبلغ نسبتها حوالي (٣٨,١%) وقسم آخر مهددة بالتصحر تبلغ مساحتها حوالي (٢٣٧,٥٦٣) كم^2. وتشكل نسبتها حوالي (٥٤,٣%)[٢٣].

٦ـ إنتاجية الدونم الزراعي.

لم تقف حالة التخلف في القطاع الزراعي عند حدود قلة كمية الإنتاج الزراعي أو قلة المساحة المزروعة بل تظهر كذلك في انخفاض مستوى إنتاجية الدونم من المحاصيل الزراعية، على الرغم من المقومات الطبيعية العديدة التي تتمتع بها الزراعة العراقية، إلا أنها ظلت متأخرة في معدل إنتاجيتها ومتذبذبة، ويعود سبب تدني إنتاجية المحاصيل الرئيسة في العراق إلى عوامل متعددة أهمها تدني المستوى التكنولوجي في الزراعة، وقلة استخدام المكائن والآلات الزراعية، وعدم الاستخدام الصحيح للأسمدة الكيماوية والمبيدات، واستخدام الأصناف المحلية من البذور التي تتسم بانخفاض إنتاجيتها، فضلاً عن غياب عنصر المهارة لدى الفلاحين إلى جانب تخلف أنظمة الري وشبكات البزل. ويمكن الاستدلال على تدني مستوى الإنتاجية في العراق عند مقارنة إنتاجية الدونم في العراق مع إنتاجية الدونم في بعض الدول العربية، إذ نجد أن الإنتاجية الزراعية في العراق لم تصل إلى ما دون مستوى إنتاجية الدول العربية (انظر الجدولين رقم ٩ ورقم ١٠) فبالنسبة إلى محصول القمح فقد وصلت إنتاجيته في أفضل حالاته في العراق إلى(٤٩٥,٨) كغم/ دونم في حين وصل متوسط إنتاجية الدونم في مصر إلى (١٦٣٤,٣) كغم/ دونم وفي السعودية إلى(١٥٣٥,٣) كغم/ دونم سنة ٢٠١١، أما محصول الرز فقد وصلت إنتاجيته في افضل حالاته في العراق إلى (١١٣٣,٥) كغم/ دونم وذلك سنة ٢٠١٢ في حين وصلت إنتاجيته جدول

رقم (٩)/ متوسط إنتاجية الدونم للمحاصيل الزراعية الرئيسة في العراق/ للمدة (٢٠٠٤ـ ٢٠١٢) (كغم/ دونم)

السنوات	القمح	الشعير	الرز	الذرة الصفراء
٢٠٠٤	٢٩٧,٥	٢١٠,٣	٧١١,٤	٥٦٢,٣
٢٠٠٥	٣٤٧,٦	١٧٧,٤	٧٢٠,٨	٥٧٧,٥
٢٠٠٦	٣٧٧,٦	٢٢٤,٠	٧٢٣,٠	٦٠٦,٧
٢٠٠٧	٣٥٠,٨	١٧١,٠	٧٨٩,٨	٦١٩,٧
٢٠٠٨	٢١٨,٦	٧٤,٩	٧٣١,٩	٥٨٧,٣
٢٠٠٩	٣٣٦,٧	١٧٨,٠	٧٨٧,٦	٥٢١,٦
٢٠١٠	٤٩٥,٨	٢٨٢,٤	٨١٢,١	٥٧٠,١
٢٠١١	٤٢٩,٣	٢٢٤,٦	٨٩١,٢	٦٤٧,٦
٢٠١٢	٤٤٢,٩	٢٩٢,٠	١١٣٣,٥	٨٣٠,٩

المصدر:

ـــ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الزراعي، إنتاج القمح والشعير للسنوات (٢٠٠٤ـ ٢٠١٢) ، تشرين الأول ٢٠١٢، صفحات متفرقة.

كغم/ دونم، أما بالنسبة إلى بقية المحاصيل الرئيسة الأخرى (الشعير والذرة الصفراء) فلم تكن إنتاجيتها أوفر حظاً من إنتاجية المحصولين السابقين (القمح والرز)، إذ بلغ أعلى مستوى لإنتاجية الشعير في العراق إلى (٢٩٢,٠) كغم/ دونم في حين وصلت إنتاجية الشعير في السعودية إلى (١٨١٨,٣) كغم/ دونم ووصلت في مصر إلى (٨٦٣,٣) كغم/ دونم، أما بالنسبة إلى محصول الذرة الصفراء فقد وصل أعلى مستوى لها إلى (٨٣٠,٩) كغم/ دونم، بينما بلغت إنتاجيته في مصر نحو (١٩٥٧,٨) كغم/ دونم، وفي السعودية نحو (١٥٠٣,٣) كغم/ دونم، أما لو أخذنا إنتاجية احد المحاصيل الرئيسة القمح مثلاً بوصفه من أهم المحاصيل الرئيسة في العراق وقارناه مع إنتاجيته في بعض دول العالم، فنجد أن إنتاجية القمح في العراق لم تصل إلى ما دون المستوى العالمي أيضاً، إذ بلغت إنتاجية القمح في بلجيكا نحو (٢٣٣٨) كغم/ دونم وفي هولندا نحو (٢٣٢٢,٥) وفي الدنمارك نحو (٢٠٢٩,٨) كغم/ دونم لسنة ٢٠٠٩[٢٤]. جميع تلك المعطيات تعكس لنا عدم تطور القطاع الزراعي في العراق.

جدول رقم (١٠)/ متوسط إنتاجية المحاصيل الزراعية الرئيسة في بعض الدول العربية لسنة ٢٠١١/ (كغم/ الدونم)

الدول / متوسط الإنتاجية	السعودية ٢٠١١	مصر ٢٠١١
القمح	١٥٣٥,٣	١٦٣٤,٣
الشعير	١٨١٨,٣	٨٦٣,٣
الرز	-	٢٣٩١,٨
الذرة الصفراء	١٥٠٣,٣	١٩٥٧,٨

المصدر:
ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد ٣٢، لسنة٢٠١٢، ص٣٩.
*ملاحظة: تم تحويل طن / هكتار إلى كغم/ دونم وذلك من خلال قسمة الإنتاجية على ٤ لان الهكتار يساوي ٤ دونم ومن ثم ضرب الناتج في ١٠٠٠ وذلك لتحويله من الطن إلى الكيلو غرام.

ثانياً: النمو السكاني.

يتميز العراق بارتفاع وتائر النمو السكاني، إذ وصل معدل نموه إلى حوالي (٣%)[٢٥]. أي انه ازداد من(٢٧١٣٩) ألف نسمة سنة ٢٠٠٤ إلى (٣٤٢٠٦) ألف نسمة سنة ٢٠١٢، وهذه الزيادة موزعة بين

جدول رقم (١١)/التوزيع الديموغرافي للسكان في العراق (ألف نسمة)

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
عدد الذكور	١٣٦٢٩	١٤٠٥٥	١٤٤٩٣	١٤٩٤٣	١٦٠٥٨	١٦١٦٣	١٦٣٢٦	١٦٧٥٨	١٧٤١٩
عدد الإناث	١٣٥١٠	١٣٩٠٨	١٤٣١٧	١٤٧٣٩	١٥٨٣٧	١٥٩٤٢	١٦١٥٥	١٦٥٧٢	١٦٧٨٧
المجموع	٢٧١٣٩	٢٧٩٦٣	٢٨٨١٠	٢٩٦٨٢	٣١٨٩٥	٣٢١٠٥	٣٢٤٨١	٣٣٣٣٠	٣٤٢٠٦

المصدر:
ـــ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ٢٠١٠ـ ٢٠١١، ص٤٢.
ـــ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المؤشرات السكانية لسنة ٢٠١٢.

فنتين هي فئة الذكور وفئة الإناث، إذ ازداد عدد الذكور من (١٣٦٢٩) ألف نسمة سنة ٢٠٠٤ إلى (١٧٤١٩) ألف نسمة سنة ٢٠١٢، أما عدد الإناث فقد ازداد من (١٣٥١٠) ألف نسمة سنة ٢٠٠٤ إلى (١٦٧٨٧) ألف نسمة سنة ٢٠١٢، كما موضح في الجدول رقم (١٢) . أما بالنسبة إلى التركيبة العمرية للسكان في العراق فنجد من خلال النسب المعروضة في الجدول رقم (١٣) أن سكان العراق هو سكان فتي، إذ يشكل الأطفال النسبة الأكبر ويؤثر ذلك بطبيعة الحال في نمط السعرارات الحرارية التي

جدول رقم (١٢)/التوزيع الديموغرافي للسكان في العراق (ألف نسمة)

السنة	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع
٢٠٠٤	١٣٦٢٩	١٣٥١٠	٢٧١٣٩
٢٠٠٥	١٤٠٥٥	١٣٩٠٨	٢٧٩٦٣
٢٠٠٦	١٤٤٩٣	١٤٣١٧	٢٨٨١٠
٢٠٠٧	١٤٩٤٣	١٤٧٣٩	٢٩٦٨٢
٢٠٠٨	١٦٠٥٨	١٥٨٣٧	٣١٨٩٥
٢٠٠٩	١٦١٦٣	١٥٩٤٢	٣٢١٠٥
٢٠١٠	١٦٣٢٦	١٦١٥٥	٣٢٤٨١
٢٠١١	١٦٧٥٨	١٦٥٧٢	٣٣٣٣٠

ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ٢٠١٠ـ ٢٠١١، ص٤٢.
ـــ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المؤشرات السكانية لسنة ٢٠١٢.

يحتاجونها، إذ بلغت نسبة الأطفال بعمر يقل عن (٤) سنة حوالي (١٧,٤) ونسبة الأطفال التي تتراوح أعمارهم بين (٥ــ٩) سنة حوالي (١٤,٨%)، وتلك الفئة من الأطفال يحتاجون إلى سعرات حرارية اقل مما تحتاجها الفئة العمرية الشابة والكبيرة، إذ بلغ عدد السعرات الحرارية التي يحتاجها الذكور والإناث من عمر (٤ـ٦) سنة حوالي (١,٧١٥) (١,٥٤٥) سعرة حرارية على التوالي، أما السعرات الحرارية التي يحتاجها الأطفال الذكور والإناث من عمر (٧ـ ١٠) سنة نحو (١,٩٧٠) (١,٧٤٠) سعره حرارية على التوالي

جدول رقم (١٣)/ التركيبة العمرية للسكان في العراق لسنة ٢٠١١ (نسمة)

الفئة العمرية	المجموع	النسبة المئوية
٤ــ٠	٤٩١٤١٦٥	١٧,٤
٩ــ٥	٤٣١٩٦٣٢	١٤,٨
١٤ــ١٠	٣٩٢٣٠٠٣	١٢،٦
١٩ــ١٥	٣٦٤٨٨٦٢	١١,٢
٢٠ ــ ٢٤	٣١٧٦٩٢٣	٩,٦
٢٩ــ٢٥	٢٧٤٨٠٨٢	٨،٢
٣٤ـ٣٠	٢٤٢٣٧١٦	٦,٩
٣٥ ـ ٣٩	٢٠٤٤٩١٠	٥,٩
٤٠ ـ ٤٤	١٥٥٣٩٢٩	٤،٥
٤٥ ــ ٤٩	١٠٠٤٥٢٥	٣,٦
٥٤ـ٥٠	٩٩٢٦٣٢	٢,٨
٥٥ ــ ٥٩	٨٧٧٣٥٥	٢,١
٦٠ ــ ٤٦	٦٠٣٧٠٥	١,٦
٦٥ ـ ٦٩	٤٣٧٠٣٦	١,١
٧٠ ــ ٧٤	٢٧٦٨٦٣	٠,٨
٧٥ ــ ٧٩	١٨٩٦٢٠	٠,٥
٨٠ فأكثر	١٩٥٥٥٤	٠,٦
المجموع	٣٣٣٣٠٥١٢	

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ٢٠١١، ص٥٠.

(انظر الجدول رقم ١٣)، وعليه فان ارتفاع نسبة صغار العمر يعني قلة عدد السعرات الحرارية التي يحتاجونها، وهذا يعني أن كمية استهلاكهم من الغذاء تكون اقل من كمية الإنتاج فيما لوتم استصلاح وزراعة كافة الأراضي الزراعية في العراق، وهذا يدل على أن زيادة عدد السكان لم يكن السبب الرئيس في تعظيم الأزمة الغذائية في العراق. كما نلاحظ من الجدول رقم (١٢) أن الفئات العمرية التي تتراوح أعمارهم من (١٥ــ ١٩) سنة تشكل نسبتهم نحو (١١,٢%)، أما بقية الفئات العمرية فلا تشكل إلا نسب منخفضة لاسيما الذين تتراوح أعمارهم (٧٥ـ ٧٩%)، إذ تشكل نسبتهم حوالي (٠,٥%). على الرغم من ارتفاع السعرات الحرارية التي يحتاجها تلك الفئات إلا أن نسبتهم من أجمالي عدد السكان تكون قليلة، وهذا يثبت أيضاً أن الأزمة الغذائية في العراق لم يكن سببها زيادة عدد السكان.

جدول رقم (١٤)/ متوسط احتياج الفرد اليومي من الطاقة الحرارية (سعرة حرارية)

الفئات العمرية	النوع	الطاقة الحرارية
٤ــ ٦	ذكور	١,٧١٥
	إناث	١,٥٤٥
٧ــ١٠	ذكور	١,٩٧٠
	إناث	١,٧٤٠
١٠ـ ١٢	ذكور	٢٥٠٠
	إناث	٢٢٥٠
١٢ــ ١٤	ذكور	٢٧٠٠
	إناث	٢٣٠٠
١٤ـ ١٨	ذكور	٣٠٠٠

	إناث	٢٤٠٠
١٨ـ ٢٢	ذكور	٢٨٠٠
	إناث	٢٠٠٠

٢٢ـ ٣٥	ذكور	٢٨٠٠
	إناث	٢٠٠٠
٣٥ـ ٥٥	ذكور	٢٦٠٠
	إناث	١٨٥٠
٥٥فاكثر	ذكور	٢٤٠٠
	إناث	١٧٠٠

المصدر: د. مكي محمد عزيز، " توفير الغذاء والحالة الغذائية في العراق"، مجلة الجمعية الجغرافية ، العدد ١٩، آذار ١٩٨٧، ص٢٦.

المبحث الثالث/ علاقة النمو السكاني بالأزمة الغذائية

يتضح من خلال العرض التحليلي لعدد السكان في العراق ومعدل نموه خلال المدة (٢٠٠٤ـ ٢٠١٢)، فضلاً عن تحديد التركيبة العمرية للسكان ومتوسط احتياج الفرد من الطاقة اليومية وبحسب التركيب المتطلبات الغذائية، وهذا يعني أن النمو السكاني لا يعد العامل الأساس في تعميق الأزمة الغذائية في العراق. ويمكن الاستدلال على هذا الرأي من خلال مقارنة حاجة السكان في ظل متغيراته الرئيسة مع الطاقة الغذائية المتاحة في العراق فيما لو تم استغلال القطاع الزراعي بشكل امثل من خلال استغلال الأراضي الزراعية بالشكل الصحيح. ويمكن معرفة المتطلبات الغذائية في ظل المؤشرات السكانية والسيناريوهات الزراعية المحتملة في ظل الإمكانيات المتاحة وهذه المؤشرات هي:

أـ مؤشر الإنتاج الزراعي النباتي المحتمل: يشير هذا المؤشر إلى كمية الإنتاج الزراعي النباتي المحتمل فيما لو تم استغلال الأراضي الزراعية بشكل مناسب من خلال تطوير واستصلاح الأراضي الزراعية لتصل على الأقل إلى مستوى الإنتاجية في بعض الدول العربية التي حققت تقدماً كبيراً في قطاعها الزراعي، مثل مصر والسعودية. واستناداً إلى هذا المؤشر يمكن استعراض السيناريوهات المحتملة للإنتاج الزراعي النباتي وكما يأتي:

1ـ سيناريو المساحات المزروعة: من خلال سيناريو المساحة المزروعة بالمحاصيل الزراعية استناداً إلى مستوى الإنتاجية في السعودية لسنة ٢٠١١ للمحاصيل الرئيسة القمح والشعير والذرة الصفراء والبالغة (١٥٣٥,٣، ١٨١٨,٣، ١٥٠٣,٣) كغم/الدونم على التوالي. ومستوى الإنتاجية في مصر لسنة ٢٠١١ لمحصول الرز البالغ (٢٣٩١,٨) كغم/ الدونم، يمكن التوصل إلى كمية الإنتاج الزراعي لهذه المحاصيل في العراق اعتماداً على مساحة الأراضي المزروعة بها فقط. إذ تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٥) أن العراق يستطيع في حالة زيادة مستوى الإنتاجية إلى مستوى الإنتاجية في السعودية إنتاج كمية اكبر بكثير من الإنتاج المتحقق في ظل مستوى الإنتاجية الحالية في العراق ليتجاوز مقدار الاستهلاك الإجمالي في العراق، مما يعني أن الأزمة الغذائية المحلية في العراق تعود في جزء منها إلى سوء استغلال الأراضي المزروعة وليس إلى زيادة عدد السكان.

جدول رقم (١٥)/ سيناريو كمية الإنتاج الزراعي الممكنة للمحاصيل الرئيسة في العراق للمدة (٢٠٠٤ ـ ٢٠١٢) في ظل مؤشر الإنتاجية في بعض الدول العربية لسنة ٢٠١١/ (مليون دونم/ ألف طن)

السنوات	القمح		الشعير		الرز		الذرة الصفراء	
	المساحة المزروعة	كمية الإنتاج	المساحة المزروعة	كمية الإنتاج	المساحة المزروعة	كمية الإنتاج	المساحة المزروعة	كمية الإنتاج
٢٠٠٤	٦,٢	٩٥١٨,٩	٣,٨	٦٩٠٩,٥	٠,٣٥	٨٣٧,١	٠,٧٤	١١١٢,٤
٢٠٠٥	٦,٤	٩٨٢٥,٩	٤,٣	٧٨١٨,٧	٠,٤٣	١٠٢٨,٥	٠,٧٠	١٠٥٢,٣
٢٠٠٦	٦,١	٩٣٦٥,٣	٤,١	٧٤٥٥,٠	٠,٥٠	١١٩٥,٩	٠,٦٦	٩٩٢,٢
٢٠٠٧	٦,٣	٩٦٧٢,٤	٤,٤	٨٠٠٠,٥	٠,٥٠	١١٩٥,٩	٠,٦٢	٩٣٢,١
٢٠٠٨	٥,٧	٨٧٥١,٢	٥,٤	٩٨١٨,٨	٠,٣٤	٨١٣,٢	٠,٤٩	٧٣٦,٦
٢٠٠٩	٥,١	٧٨٣٠,٠	٢,٨	٥٠٩١,٢	٠,٢٢	٥٢٦,٢	٠,٤٦	٦٩١,٥
٢٠١٠	٥,٥	٨٤٤٤,٢	٤,٠	٧٢٧٣,٢	٠,١٩	٤٥٤,٤	٠,٤٧	٧٠٦,٦
٢٠١١	٦,٥	٩٩٧٩,٥	٣,٧	٦٧٢٧,٧	٠,٢٦	٦٢١,٩	٠,٥٢	٧٨١,٧
٢٠١٢	٦,٩	١٠٥٩٣,٦	٢,٩	٥٢٧٣,١	٠,٣٢	٧٦٥,٤	٠,٦١	٩١٧,٠

المصدر: الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على:

ـ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، كراس تطور المؤشرات الإحصائية الزراعية للفترة (٢٠٠٢ـ ٢٠١٠)، تشرين الثاني ٢٠١١، صفحات متفرقة.

ـ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاءات الزراعية في العراق للسنوات(٢٠١٠ـ٢٠١٢)، صفحات متفرقة.

ـ البحث نفسه، جدول رقم (١٠).

وتجدر الإشارة إلى انه تم الاستناد إلى مؤشر الإنتاجية لمحصولي القمح والذرة الصفراء في السعودية على الرغم من انه يقل عن مؤشر الإنتاجية لهذين المحصولين في مصر وذلك لتشابه الظروف المناخية والاقتصادية لكل من العراق والسعودية لاسيما أنهما دولتان نفطيتان.

٢ـ سيناريو المساحة الصالحة للزراعة: يفترض هذا السيناريو الإبقاء على الإنتاجية الزراعية نفسها في العراق للمحاصيل الزراعية الرئيسة، في حين يفترض استغلال المساحة الزراعية الكلية المخصصة لإنتاج هذه المحاصيل والتي تتوافر فيها مقومات زراعة هذه المحاصيل. وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٦) إلى أن العراق في حالة استغلال الأراضي الصالحة لزراعة محصولي القمح والشعير استناداً إلى إحصائيات ١٩٩١، ومستوى الإنتاجية الحالية في العراق، يستطيع إنتاج كمية اكبر بكثير من الإنتاج المتحقق في ظل المساحة المزروعة ومستوى الإنتاجية الحالية في العراق ليتجاوز مقدار الاستهلاك الإجمالي في العراق، ويمكن الحصول على أنتاج اكبر في حالة استغلال جميع الأراضي الزراعية في حالة استصلاحها وجعلها ملائمة للزراعة والواردة في الجدول رقم (٨). مما يعني أن الأزمة الغذائية المحلية في العراق تعود في جزء منها إلى عدم استغلال جميع الأراضي الصالحة للزراعة وليس إلى زيادة عدد السكان.

جدول رقم (١٦)

سيناريو كمية الإنتاج الزراعي الممكنة لمحصولي الحنطة والشعير في العراق للمدة (٢٠٠٤ ـ٢٠١٢)
في ظل مؤشر الإنتاجية نفسها في العراق ومساحة الأرض المزروعة لسنة ١٩٩١/ (مليون دونم/ ألف طن)

السنوات	القمح		الشعير	
	المساحة المزروعة	كمية الإنتاج	المساحة المزروعة	كمية الإنتاج
٢٠٠٤	١٠,١	٣٠٠٤,٨	٩,٧	٢٠٣٩,٩
٢٠٠٥	١٠,١	٣٥١٠,٨	٩,٧	١٧٢٠,٨
٢٠٠٦	١٠,١	٣٨١٣,٨	٩,٧	٢١٧٢,٨
٢٠٠٧	١٠,١	٣٥٤٣,١	٩,٧	١٦٥٨,٧
٢٠٠٨	١٠,١	٢٢٠٧,٩	٩,٧	٧٢٦,٥
٢٠٠٩	١٠,١	٣٤٠٠,٧	٩,٧	١٧٢٦,٦
٢٠١٠	١٠,١	٥٠٠٧,٦	٩,٧	٢٧٣٩,٣
٢٠١١	١٠,١	٤٣٣٥,٩	٩,٧	٢١٧٨,٦
٢٠١٢	١٠,١	٤٤٧٣,٣	٩,٧	٢٨٣٢,٤

المصدر: الجدول من عمل الباحثة اعتمادا على:

– وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ٢٠٠٠، بغداد، ٢٠٠٠، ص١٣١و١٣٢.

– البحث نفسه، جدول رقم (٩).

– تم احتساب كمية الإنتاج من خلال ضرب متوسط إنتاجية الدونم من المحاصيل القمح والشعير في المساحة المزروعة في الجدول نفسه.

٣ـ سيناريو المساحة الصالحة للزراعة ومؤشر الإنتاجية: يفترض هذا السيناريو استغلال الأراضي الصالحة للزراعة في العراق والمخصصة لإنتاج هذه المحاصيل والتي تتوافر فيها مقومات زراعة هذه المحاصيل في ظل مستوى الإنتاجية في السعودية لسنة ٢٠١١. وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٧) إلى أن العراق في حالة استغلال الأراضي الصالحة لزراعة محصولي القمح والشعير استناداً إلى إحصائيات ١٩٩١، ومستوى الإنتاجية في السعودية، يستطيع إنتاج كمية اكبر بكثير من الإنتاج المتحقق في ظل المساحة المزروعة ومستوى الإنتاجية الحالية في العراق ليتجاوز مقدار الاستهلاك الإجمالي. وتنبغي الإشارة إلى الاقتصار على محصولي الحنطة والشعير في السيناريوهات الثاني والثالث وذلك لعدم وجود اختلاف كبير بين الأراضي المزروعة في العراق بين سنة ١٩٩١ والسنوات الحالية التي يشملها التحليل.

جدول رقم (١٧)
سيناريو كمية الإنتاج الزراعي الممكنة لمحصولي الحنطة والشعير في العراق للمدة (٢٠٠٤ -٢٠١٢) في ظل
مؤشر الإنتاجية في بعض الدول العربية لسنة ٢٠١١ ومساحة الأرض المزروعة لسنة ١٩٩١./(مليون دونم/ ألف طن)

السنوات	القمح		الشعير	
	المساحة المزروعة	كمية الإنتاج	المساحة المزروعة	كمية الإنتاج
٢٠٠٤	١٠,١	١٥٥٠٦,٥	٩,٧	١٧٦٣٧,٥
٢٠٠٥	١٠,١	١٥٥٠٦,٥	٩,٧	١٧٦٣٧,٥
٢٠٠٦	١٠,١	١٥٥٠٦,٥	٩,٧	١٧٦٣٧,٥
٢٠٠٧	١٠,١	١٥٥٠٦,٥	٩,٧	١٧٦٣٧,٥
٢٠٠٨	١٠,١	١٥٥٠٦,٥	٩,٧	١٧٦٣٧,٥
٢٠٠٩	١٠,١	١٥٥٠٦,٥	٩,٧	١٧٦٣٧,٥
٢٠١٠	١٠,١	١٥٥٠٦,٥	٩,٧	١٧٦٣٧,٥
٢٠١١	١٠,١	١٥٥٠٦,٥	٩,٧	١٧٦٣٧,٥
٢٠١٢	١٠,١	١٥٥٠٦,٥	٩,٧	١٧٦٣٧,٥

المصدر: الجدول من عمل الباحثة اعتمادا على:
ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ٢٠٠٠، بغداد، ٢٠٠٠، ص١٣١و١٣٢.
ـ البحث نفسه، جدول رقم (١٠).

وعليه يمكن القول أن السيناريوهات السابقة تدل على أن الأزمة الغذائية المحلية في العراق تعود إلى تردي واقع القطاع الزراعي بالدرجة الأساس وليس إلى زيادة عدد السكان كما تصورها الأفكار المالثوسية. أي أن الإشكالية الغذائية ليس سببها النمو السكاني بل بفعل الاقتصاديات الزراعية المتسمة بتردي القطاع الزراعي وضآلة الاستثمارات فيه ونمو الصناعة على حساب الزراعة وعدم الاهتمام بالتنمية الريفية إلى جانب التصحر وتدهور الأرض، فضلاً عن تدني إنتاجية الموارد بشكل لا يتناسب وإمكانية هذه الموارد.

الاستنتاجات

١ـ تتأصل المشكلة الغذائية في العراق بالمفارقة بين الطاقة المحلية لإنتاج الغذاء واحتياجات الاستهلاك الغذائي للسكان وتطوره، وهذه المشكلة وفقاً لتطورات معدلات نمو الإنتاج ومعدلات نمو الاستهلاك على مدى السنوات (٢٠٠٤ـ ٢٠١٢)، فالطاقة الإنتاجية لا تغطي الاحتياجات الاستهلاكية، مما أدى الأمر إلى الاعتماد على استيراد المواد الغذائية بكميات كبيرة.

٢ـ على رغم من إمكانيات العراق الطبيعية والبشرية والمالية الوفيرة، إلا أن كمية الإنتاج لا تتناسب مع تلك الموارد والإمكانيات وكذلك مع حاجات السكان ومتطلباتهم من الغذاء، فبينما يبلغ عدد سكانه حوالي(٣٤٢٠٦) مليون نسمة سنة ٢٠١٢ فان إنتاجه من الغذاء لا يزيد عن (٥٤٣٦,٦) ألف طن في سنة ٢٠١٢.

٣ـ لم يكن سبب الأزمة الغذائية في العراق مشكلة نقص في الإمكانيات والموارد المتاحة ولا اللنمو السكاني المتسارع، وإنما يعود بالدرجة الأساس إلى مسألة فشل وخلل السياسات الزراعية وسوء استغلال لما هو متاح من موارد. أي بعبارة أخرى ضعف أداء التنمية الزراعية في العراق.

٤ـ إن المستوى الغذائي في العراق ما يزال متواضعاً من حيث نوعيته ومن حيث القيمة الغذائية لمكوناته، إذ أن اغلب السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد العراقي تكون ذات مصدر نباتي وجزء قليل منها ذات مصدر حيواني، وهذا يؤثر في تجديد قوة العمل في الجسم.

٥ـ إن القطاع الزراعي بقي عاجزاً عن تلبية متطلبات السكان من الغذاء من إنتاجه المحلي ومع تزايد قصور الإنتاج الغذائي في مقابلة الطلب الاستهلاكي على السلع الغذائية، لذا بقيت الأزمة الغذائية تتسع حتى أصبحت من اكبر التحديات التي تواجه الأمن الوطني العراقي.

٦ـ إن القطاع الزراعي في العراق يؤشر حالت من العجز المستمر في تلبية الطلب المحلي من المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية، وإذا استمر الوضع على هذا الحال سوف يتحول إلى بلد مستورد صافي للغذاء، إذ أن الفجوة الغذائية في تزايد مستمر سنة بعد أخرى كنتيجة لضآلة الإنتاج الزراعي النباتي المحلي والتدهور

المستمر في حجم الثروة الحيوانية.

٧ـ تراجع إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، ما يؤشر جملة من المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع إلى جانب هيمنة إسهام القطاع النفطي على إجمالي حساب الناتج المحلي والإيرادات العامة.

المقترحات

١ـ يمكن مواجهة الأزمة الغذائية في العراق من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية والتوسع في الاستثمار الزراعي، وإدخال الابتكارات والتقنيات الزراعية، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة العراقية وتمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تؤثر سلباً في الميزان التجاري للعراق.
٢ـ العمل على وضع هيئة زراعية فاعلة وكفوءة تمتلك القدرة على التخطيط والتنفيذ في ميدان التطور الزراعي.
٣ـ دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي ومنع دخول السلع المستوردة إلا بنسب بسيطة، مما يشجع الفلاحين على زيادة الإنتاج الزراعي. فضلاً عن العمل على تشجيع الاستثمارات المحلية في المناطق الريفية، لما له من دوراً كبيراً في تحسين أوضاع سكان هذه المناطق ورفع مستوى معيشتهم وجعلهم أكثر قدرة على أداء عملهم الزراعي.
٤ـ نشر التوعية الغذائية بين المجتمع، ويمكن تحقيق ذلك بخطوات عديدة منها: توجيه الأنظار إلى الأسس الصحيحة في التغذية سواء من حيث كمية الغذاء أم نوعيته الضرورية للإنسان، ومن ثم الابتعاد عن الإسراف في استهلاك المواد الغذائية، فضلاً عن محاولة تغير بعض العادات الغذائية السائدة وحث المستهلكين إلى الاستعانة بمواد غذائية أخرى أكثر فائدة، وبذلك يتحقق توافر مقادير اكبر من المواد الغذائية الأساسية ولأكبر عدد من الأفراد.
٥ـ الاهتمام بالثروة الحيوانية وتطويرها ورفع إنتاجيتها وذلك بتحسين نوعية الحيوانات والاهتمام بأحوالها الصحية والعناية بتغذيتها، ويتم ذلك من خلال سد العجز في الأعلاف كماً ونوعاً، وإيقاف تدهور المراعي الطبيعية والمحافظة على الغطاء النباتي الطبيعي، لان المراعي الطبيعية تشكل المصدر الرئيس لتوافر الأعلاف. لاسيما وأن العراق يمتلك ميزة نسبية في إنتاج الأعلاف سواء المزروعة منها أم من خلال المراعي الطبيعية.
٦ـ العمل على مكافحة التصحر والزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وإيقاف هجرة الأيدي العاملة الزراعية من الريف إلى قطاعات الاقتصادية الأخرى على حساب الزراعة وتحقيق تنمية ريفية متكاملة.
٧ـ استصلاح الأراضي الزراعية غير المستصلحة واستغلال الأراضي الصحراوية، والتوسع الزراعي الأفقي والعمودي في زيادة الإنتاج الزراعي، ويتم التوسع الأفقي عن طريق الاستغلال العلمي السليم للأراضي الزراعة غير المستغلة. أما التوسع الزراعي العمودي فيتم ذلك من خلال التكثيف الزراعي، أي تكثيف العائد من استخدام الموارد، ويتم ذلك من خلال عدة آليات منها:
أـ زيادة غلة المحاصيل الزراعية النباتية والحيوانية من خلال تربية سلالات حيوانية جديدة، واستخدام سلالات جديدة من البذور الوفيرة الإنتاج، وزيادة استخدام المخصبات الزراعية، والمبيدات الحشرية ومكافحة الأمراض النباتية والحيوانية، فضلاً عن إتباع الدورات الزراعية الملائمة وتنويع المحاصيل المزروعة.
ب ـ زراعة المحاصيل في بيوت زجاجية ضخمة وظروف خاضعة للتحكم فيها من حرارة ورطوبة والإضاءة ومكافحة الأمراض وهذه الزراعة تسمى بالزراعة المحمية الغرض منها هو توفير بعض المحاصيل في غير موسمها في الوقت التي يتعذر إنتاجها في الزراعة المكشوفة.
٨ـ التحول في نمط الاستهلاك من الإنتاج النباتي (الحبوب) إلى الإنتاج الحيواني (اللحوم) لان الإنتاج الحيواني يعطي سعرات حرارية وبروتينات للجسم أكثر مما يعطيها الإنتاج النباتي.
٩ـ المحافظة على الثروة المائية بوصفها العامل الحاسم في الإنتاج الزراعي وضرورة تنميتها وترشيد استغلالها بشكل امثل من خلال الخطط والبرامج المحلية والدولية.
١٠ـ الاحتفاظ بمخزون كافٍ من الغذاء، لان هذا المخزون يؤمن الدولة من المخاطر التي تحدث فيما لوتم حدوث انخفاض شديد في العرض المحلي والعالمي للغذاء، نتيجة التقلبات الطبيعة للإنتاج الغذائي أو المخاطر السياسية لتوريده.

الهوامش

١ ــ د. احمد عمر الراوي، " الأمن الغذائي في العراق ــ والتحديات والأفاق المستقبلية "، مجلة شؤون عراقية، العدد الثالث، آب٢٠٠٩، ص٩٠.
٢ ـ د. علي حسين الشلش،" سكان العالم ومشكلة توفير الغذاء ــ دراسة مقارنة بين الدول النامية "، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد العاشر، تموز ١٩٧٨، ص.٦١
٣ـ منعم نصيف جاسم، " الأمن الغذائي في العراق بين إنتاج الحبوب واستهلاكها "، مجلة بحوث جغرافية، العدد السادس، ٢٠٠٥ ، ص.٢٤٨
٤ ــ د. عباس فاضل السعدي، " التقييم الجغرافي لمشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي، السلسلة الجماهيرية ٤٤، (العراق ، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، ١٩٨٤)، ص.١٤
٥ـ عبد القادر رزيق المخادمي، " الأزمة الغذائية العالمية ــ تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي "، الطبعة الأولى، (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص.٢١
٦ـ د. رانية ثابت الدروبي،" واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤، العدد الأول، ٢٠٠٨،ص.٢٨٨
٧ـ عبد القادر رزيق المخادمي، " مصدر مذكور سابقاً "، ص.٢٤
٨ـ د. رانية ثابت الدروبي،" مصدر مذكور سابقاً "، ص.٢٨٧
٩ ــ أ. صالح العصفور، " الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها"، مأخوذ من شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني: www.arap_api.org
١٠ـ المصدر نفسه.
١١ـ د. احمد نجم الدين فليجة، " الجغرافية الاقتصادية للبلدان النامية "، عدم توفر الطبعة، (الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب ، ٢٠١٠)، ص١٢٩.
١٢ـ د. محمد علي الفرا، " مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي"، عدم توفر الطبعة، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٩)، ص١٣.
١٣ـ عبد الحسين محمد العنبكي،" الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، العدد ٢٨،(بغداد ، دار الصنوبر للطباعة، ٢٠٠٨)، ص١٨٥ .
١٤ـ احمد جبر سالم السالم،" واقع التنمية الزراعية المستدامة ومتطلباتها في العراق"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، (البصرة، جامعة البصرة، ٢٠١٠)، ص.٥٣
١٥ـ د. احمد عمر الراوي، " دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ "، عدم توفر الطبعة، (بغداد، دار الدكتور للعلوم، ٢٠٠٩)، ص.١٨١
١٦ـ وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ـ ٢٠١٧، بغداد، كانون الثاني ٢٠١٣، ص.٥٧
١٧ـ د. مزاحم ماهر علي، الإنتاج الزراعي في العراق بين الواقع والطموح للمدة (١٩٩٠ــ ٢٠١٠)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٣٨، حزيران ٢٠١٢، ص١٨ .
١٨ ــ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ٢٠٠٩.
١٩ ــ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد ٣٢ لسنة ٢٠١٢، ص٩٩ـ١١٠
٢٠ ــ د. عبد الحسين محمد العنبكي،" مصدر مذكور سابقاً"، ص.١٨٤
٢١ـ د. عباس فاضل السعدي،"التقييم الجغرافي لمشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي، السلسلة الجماهيرية ٤٤، (العراق ، دائرة الشؤون للثقافية والنشر، ١٩٨٤)، ص.٣٥
٢٢ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد ٣٢، لسنة ٢٠١٢، ص٨.
٢٣ـ وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ـ ٢٠١٧، بغداد، كانون الثاني، ٢٠١٣، ص.٣٠
٢٤ ــ عبد الرحمن بن سعد بن عبد الرحمن المبارك،" واقع إنتاج القمح في العالم وتجارتها على مستوى المملكة العربية السعودية، نقلا من منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) مأخوذة من شكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الآتي: www.-colleges.ksu.edu.sa/Arabi. Com
٢٥ ــ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة

الإحصائية السنوية لسنة ٢٠٠٩.

المصادر

١ــ احمد جبر سالم السالم،" واقع التنمية الزراعية المستدامة ومتطلباتها في العراق"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، (البصرة، جامعة البصرة، ٢٠١٠).
٢ـ د. احمد عمر الراوي، " الأمن الغذائي في العراق ـ والتحديات والأفاق المستقبلية "، مجلة شؤون عراقية، العدد الثالث،آب ٢٠٠٩.
٣ــ د. احمد نجم الدين فليجة، " الجغرافية الاقتصادية للبلدان النامية "، عدم توفر الطبعة، (الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب ، ٢٠١٠).
٤ـ د. رانية ثابت الدروبي،" واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤، العدد الأول، ٢٠٠٨.
٥ـ أ. صالح العصفور، " الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها"، مأخوذ من شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الاليكتروني الآتي. www.arap_api.org
٦ـ د. عباس فاضل السعدي، " التقييم الجغرافي لمشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي، السلسلة الجماهيرية ٤٤، (العراق ، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، ١٩٨٤).
٧ـ عبد الحسين محمد العنبكي،" الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، العدد ٢٨،(بغداد ، دار الصنوبر للطباعة، ٢٠٠٨).
٨ـ عبد الرحمن بن سعد بن عبد الرحمن المبارك،" واقع إنتاج القمح في العالم وتجارتها على مستوى المملكة العربية السعودية، نقلا من منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) مأخوذة من شكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الآتي: www-colleges.ksu.edu.sa/Arabi. Com
٩ــ عبد القادر رزيق المخادمي، " الأزمة الغذائية العالمية ــ تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي "، الطبعة الأولى، (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩).
١٠ـ علي حسين الشلش،" سكان العالم ومشكلة توفير الغذاء ــ دراسة مقارنة بين الدول النامية "، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد العاشر، تموز ١٩٧٨.
١١ــ فاضل جواد دهش،" دور تقانة الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة "، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، (بغداد، جامعة بغداد، ٢٠٠٣).
١٢ــ د. محمد علي الفرا، " مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي "، عدم توفر الطبعة، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٩).
١٣ــ د. مزاحم ماهر علي، الإنتاج الزراعي في العراق بين الواقع والطموح للمدة (١٩٩٠ــ ٢٠١٠)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٨، حزيران ٢٠١٢.
١٤ـ د. معتز نعيم،" السكان والوضع الغذائي في الجمهورية العربية السورية(دراسة تحليلية)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤، العدد الأول، ٢٠٠٨.
١٥ــ د. مكي محمد عزيز، " توفير الغذاء والحالة الغذائية في العراق"، مجلة الجمعية الجغرافية ، العدد ١٩، آذار ١٩٨٧.
١٦ـ منعم نصيف جاسم، " الأمن الغذائي في العراق بين إنتاج الحبوب واستهلاكها"، مجلة البحوث الجغرافية، العدد السادس، ٢٠٠٥.
١٧ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد ٣٢، لسنة ٢٠١٢، ص.٨
١٨ــ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ٢٠٠٠، بغداد، ٢٠٠٠.
١٩ــ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ٢٠٠٩.
٢٠ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة التخطيط الزراعي، خطة تنمية القطاع الزراعي للمدة (٢٠١٠ـ ٢٠١٤).
٢١ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣ـ ٢٠١٧)، بغداد، كانون الثاني، ٢٠١٣.
٢٢ــ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (٢٠٠٣ـ ٢٠١٠).
٢٣ــ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات البيئة،" مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق،" تشرين الثاني ٢٠١١.
٢٤ــ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، كراس تطور المؤشرات الإحصائية الزراعية للمدة (٢٠٠٢ــ ٢٠١٠).
٢٥ــ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المؤشرات السكانية لسنة

The Local Food Crisis in Iraq Between Thoughts of the Malthusian Theory and the Agricultural Section Regression Reality

Abstract

Most countries in the world particularly developing countries, including Iraq, facing extremely dangerous problem with social and political dimensions, which is the emergence of the food crisis problem ,the decrease in domestic food production in Iraq isn't meet the needs of its population food, due to the fact that the agricultural sector suffers from multiple natural ,economic and human problems .It is still below the level required to meet the needs of the population of food ,since food at the forefront of priorities needed by the human . This represents indispensable basic necessity , so the responsibility of its availability permanently in appropriate quantity and type should be done by the state and its related institutions because it is a human right ,for this the presence of food crisis in Iraq and their increase is a big dilemma should be addressed through the availability of the necessary quantities of food for the local population and improve the quality of food affordable that they have. But we find that the state instead of take strategic solutions to face the crisis worked to increase agricultural production tended to containment of crisis by imports from abroad, this is what will put the state in large risks that are difficult to face in the future ,and due to the importance of that issue, the study reveal the reality of the food crisis in Iraq, and the reasons leading to it, so that to find ways to address them.

Key words: the food crisis , the problem of food production, food security